



خلال النصف الأول من 2022.. والوكالة تتوقع مواصلتها النتائج الجيدة بالنصف الثاني مدعومة بارتفاع النفط والفائدة

# «S&P»: البنوك الكويتية أظهرت أداءً قوياً.. وأرباحها تخطت ما قبل «كورونا»

حصة البنك السوقية البالغة 35٪ محلياً ترسخ أهميته في النظام المصرفي

## «موديز»: تصنيفات «الوطني» تعكس قوة مركزه المالي وانتشاره الجغرافي

تحسن بمعايير جودة الأصول وانخفاض القروض المتعثره لمستويات متدنية بنهاية يونيو



وقد أشارت الوكالة الى أن الأمر لا يقتصر على ضمان الحكومة ودائع العملاء لكن بنك الكويت الوطني يقوم بدور رئيسي في النظام المصرفي الكويتي حيث يسير على حصة سوقية تبلغ 35٪، ما يزيد من احتمالات حصوله على الدعم. وأشارت الوكالة الى أن حصة البنك الهيمينة في السوق المحلي لم تقتصر فقط على سيطرته على سوق إقراض الشركات والخدمات المصرفية المقدمة للأفراد من المواطنين حيث عزز ميزات البنك التنافسية الخطوات الاستراتيجية التي اتخذتها المجموعة، كانت أولاً عام 2012 عندما تم الاستحواذ على حصة حاكمة في بنك بوبيان. وأوضحت أن الاستحواذ على بنك بوبيان أعطى المجموعة ميزة تنافسية فريدة تتمثل في تقديم الخدمات المصرفية التقليدية وكذلك الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. واستكمل التقرير لقاء الضوء على الخطوات الاستراتيجية، مشيراً إلى إطلاق «الوطني» بنك «وياي» أول بنك رقمي في الكويت نهاية العام الماضي، والذي يسهم في زيادة حصة المجموعة من شريحة الشباب في المقابل، أشار التقرير إلى مجموعة من التحديات والمخاطر التي تتضمن تركيز عمليات البنك في السوق الكويتي، حيث يتركز أكثر من 60٪ من أصول المجموعة.

علاء مجيد

وقالت وكالة موديز إن التصنيف الائتماني الأساسي لبنك الكويت الوطني يعكس، إلى جانب حصته السوقية المهيمنة في السوق المحلي، الانتشار الجغرافي لعملياته، والتي تدعم تنوع إيراداته وتعزز نمو أرباح البنك، التي تعافت في النصف الأول من العام الحالي وعلى مدار عام 2021 بالكامل عقب تباطؤ النمو في 2020 بسبب تداعيات جائحة كورونا. كذلك أرجعت الوكالة التصنيف الائتماني القوي إلى الأفق المستقبلية الواعدة والأساسيات المالية الصلبة وقوة المؤشرات المالية المتعلقة بجودة الأصول ومستويات السيولة وكفاءة رأس المال. وأفسد التقرير بأن مستويات جودة الأصول لدى بنك الكويت الوطني تدعم بقوة التصنيف الائتماني خاصة مع تحسن معايير جودة الأصول وأبرزها انخفاض مستوى القروض المتعثرة نسبة إلى إجمالي محفظة الائتمان لتصل إلى 1.2٪ بنهاية يونيو الماضي. وأوضحت «موديز» أن التصنيف الائتماني للأصول متفوقاً على التصنيف الائتماني الأساسي للبنك A3 يرجع إلى الثقة الكبيرة التي يوليها المودعون في البنك والاحتمال الكبير لحصول البنك على دعم حكومي إذا تطلب الأمر ذلك.



محمود عيسى

ذكرت وكالة ستاندارد آند بورز للتصنيفات الائتمانية العالمية «S&P»، أن ارتفاع أسعار النفط والانتعاش الاقتصادي بخلفان بيئة داعمة لدى المصارف الكويتية ما ساعد على دعم نمو الإقراض بشكل أسرع وانخفاض تكلفة المخاطر. وعزت الوكالة في تحليلها لقطاع المصارف الخليجية الأرباح القوية التي حققتها البنوك بشكل أساسي إلى المزيد من الانخفاض في تكلفة المخاطر ونمو الإقراض بنسبة 9٪ على أساس سنوي في النصف الأول، محسوبة على أساس البنوك التي تسيطر على ما يقرب من 60٪ من حصة السوق المحلية.

وقالت الوكالة ان ذلك يأتي في الوقت الذي عزز فيه ارتفاع أسعار النفط التعافي الاقتصادي للبلاد وتحسين بيئة التشغيل، وقد شهدنا هوامش ربح أقل من التوقعات بالنصف الأول من 2022 وسط إعادة تسعير المطوبات والمنافسة المتزايدة في أنشطة الإقراض.

وأشارت «S&P» إلى ان الدخل غير المتعلق بالفوائد استمر في الاستفادة من تحسن بيئة التشغيل، ومع ذلك، فقد أدى ارتفاع التضخم واستئناف بعض التكاليف مع انحسار الوعاء إلى زيادة بنسبة 10٪ في تكاليف التشغيل مقارنة بالنصف الأول من 2021، مما أدى إلى تحجيم الفوائد الناجمة عن ارتفاع الإيرادات.

ومضت الوكالة الى القول ان الزخم قد يتباطأ في النصف الثاني من العام، مع تكون بعض القروض المتعثرة، وتتوقع أن تستمر تكلفة المخاطر في الانخفاض لتصل إلى 85 نقطة أساس في 2022 مقارنة بـ 90 نقطة أساس في عام 2021، ويرجع ذلك جزئياً إلى تغطية مخصصات القروض المتعثرة بنسبة تبلغ 200٪ تقريباً.

ومع ذلك، من المرجح أن يتباطأ زخم الإقراض بعد النمو القوي الذي حققه في النصف الأول، في حين ستتحسن الهوامش بشكل طفيف، ومن المتوقع ارتفاع تكلفة المخاطر أيضاً في النصف الثاني حيث أن بعض البنوك قد استردت قروضاً في النصف الأول من عام 2022. وفي الوقت نفسه، تتوقع «S&P» بعض التعثر في القروض في النصف الثاني نتيجة الضغوط المستمرة الناجمة عن زيادة العرض في قطاع العقارات التجارية، التي تسيطر عليها في الغالب المساحات المكتبية، ولكن بمستويات أقل من العام الماضي.

كما أشار التحليل إلى أن قروض المرحلتين الثانية والثالثة انخفضت إلى 7.9٪، و1.4٪ من إجمالي القروض في النصف الأول من عام 2022 من 9.6٪/2.5٪ في الفترة ذاتها من عام 2021 في ظل شطب الديون وتحسن البيئة التشغيلية في نهاية عام 2021. وتتوقع التقرير أن تتعافى أسعار العقارات السكنية والتجارية تدريجياً،

### الكويت الأقل رفعا للفائدة بين دول الخليج بربع نقطة مئوية للتخفيف عن كاهل القطاع الخاص

## «البورصة» تمتص صدمة رفع الفائدة.. وتتماسك

شريف حمدي

قلصت بورصة الكويت من حجم خسائرها التي استهلكت بها جلسة تعاملات أمس قبل الإغلاق، لتنتهي الجلسة على تراجع أقل وحدة على مستوى كافة مؤشراتنا ومتغيراتها على وقع عمليات شراء انتقائية سبقت الإغلاق، حيث شهد السوق في التعاملات الصباحية أمس تراجعاً قوياً، ثم عاد بعد ذلك ليصحح عند الإغلاق ويقلص الخسائر.

ويشهد سوق الأسهم الكويتي في هذه الأونة كسائر أسواق المال العالمية وأسواق الخليج جنوحاً للانخفاض في ظل وتيرة متلاحقة من الأحداث التي تلقي بظلال سلبية على مجمل أداء هذه الأسواق، في مقدمتها رفع الفائدة المتتالي من قبل الفيدرالي الأمريكي في محاولات لكبح جماح التضخم الذي بلغ مستويات تاريخية.

ومن العوامل التي عززت تذبذب أداء الأسواق ومنها سوق الكويت المالي، تطورات الأوضاع الجيوسياسية والتي تمثلت في إعلان الرئيس الروسي التعبئة الجزئية باستدعاء 300 ألف جندي من قوات الاحتياط، فضلاً عن التهديد باستخدام الأسلحة النووية إذا لزم الأمر، وجرت تداولات أمس ببورصة الكويت عقب إعلان بنك الكويت المركزي رفع معدل الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية لتصل نسبة الفائدة إلى 3٪، ويشير ذلك إلى أن «المركزي» اتخذ قراره للحفاظ على الاستقرار النقدي المحلي، وليس اللحاق بالفيدرالي الأمريكي كما فعلت بعض الأسواق المنطقتة برفع الفائدة 75 نقطة أساس، حيث رفعت البنوك المركزية بالمنطقة معدل الفائدة بنسبة 0.75٪، فيما كانت الكويت الأقل رفعا للفائدة بنسبة 0.25٪، وهو ارتفاع لا يمثل عبئاً على كاهل الشركات والقطاع الخاص الكويتي، حيث إن زيادة الفائدة تعني رفع تكلفة الاقتراض على الشركات ويؤثر على نشاطاتها. ويتربع سوق الكويت



المالي التطورات العالمية وتأثيرها على أسعار النفط الذي يواصل استقراره عند معدل 100 دولار للبرميل، وهو مؤشر إيجابي يحفظ لسوق المال الكويتي توازنه رغم التحديات الجيوسياسية. وأنهت بورصة الكويت تعاملات أمس على تراجع جماعي للمؤشرات بواقع 0.7٪ تقريباً لكل المؤشرات سواء الأ أو الرئيسي فضلا عن المؤشر العام، وخسرت القيمة السوقية 319 مليون دينار، وحافظت قيمة التداول على مستوياتها في الجلسات الأخيرة، حيث بلغت أمس 43.7 مليون دينار وهو معدل جيد نوعاً ما في ظل الأحداث السالفة الذكر. وعلى مستوى الاداء الاسبوعي، تراجع مؤشرات

24 المقبلة مدفوعاً بأفاق اقتصادية أقوى، وبدرجة معينة بعودة الوافدين. ومع ذلك، يمكن أن تعرقل ظروف معاكسة مختلفة هذا التعافي المستدام، بما في ذلك زيادة العرض المستمر. ولا يزال قطاع العقار التجاري لاسيما المكاتب تحت الضغط بسبب ضعف الطلب على المساحات المكتبية والنحو نحو مساحات التجزئة عبر الإنترنت بسبب الجائحة وسط فائض العرض، ومن المفترض أن يؤدي ذلك إلى تكوين بعض القروض المتعثرة مع نهاية العام. وقالت الوكالة ان استقرار المؤشر يرجع إلى انخفاض تكاليف المخاطر عند المستويات الطبيعية هذا العام، ويرجع ذلك جزئياً إلى الخصائص الكافية، لكن بعض القروض التي استفادت من تدابير الدعم قد تصبح غير فعالة. ومع ذلك، تواجه البنوك الخليجية أقل يقيناً في عام 2023 وسط انخفاض أسعار النفط المتوقعة والمخاطر التي تهدد النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة وأوروبا.

### «هيئة الاستثمار» تنقل الإشراف على صندوق

## بـ 7 مليارات دولار من لندن إلى الكويت



جزءاً صغيراً من أصول صندوق الثروة السيادي الكويتي، وقالوا إن الصندوق خضع للتحقيق بسبب أدائه ومستوى المخاطر التي يتحملها.

ذكرت وكالة «بلومبيرغ» الإخبارية، أن الهيئة العامة للاستثمار تدرس نقل الإشراف على صندوق بقيمة 7 مليارات دولار من مكتبها في لندن، إلى مقرها الرئيسي بالكويت.

وقالت الوكالة، وفقاً لمصادر مطلعة، أن الصندوق كان لديه تفويض للقيام باستثمارات مركزة على الأسهم ويمثل

### الكويت تُسرّع إنتاج «مصفاة الزور»

## من المشتقات النفطية منخفضة الكبريت

منخفض الكبريت إلى جانب إنتاج زيت الوقود منخفض الكبريت. وقال مصدر آخر في هذا السياق انه في حين أصبح إنتاج زيت الوقود منخفض الكبريت مستقراً من إحدى المصافي الصغيرة الثلاث، فإن إنتاج المشتقات النفطية والمنتجات المكررة الأخرى لم يستقر بعد، وبمجرد استئناف الإنتاج من المصفاة الصغيرة الأولى تماماً، سيتم تشغيل المصفاة الصغيرة الثانية. وقال أحد المصادر «أن الكثير من الدروس سيتم استخلاصها من تشغيل أول مصفاة صغيرة، وهذا يعني أن المصافين الصغرتين الثانية والثالثة ربما يتم تشغيلهما بوقت أسرع بكثير مما استغرقه تشغيل المصفاة الأولى، كما أن الموظفين العاملين في المشروع ينتقلون للوصول إلى الإنتاج الكامل من المصفاة الأولى، وكذلك من المصافين الثانية والثالثة». وفي وقت سابق من هذا الشهر، كشفت مجلة «ميد» أن شركة الصناعات البترولية الثالثة بعد ثلاثة أشهر من بدء تشغيل المصفاة الثانية، وقالت المجلة ان من المتوقع ان تنتج المصفاة النافتا والكروسين والديزل

ذكرت مجلة «ميد» أنه تم تثبيت إنتاج زيت الوقود منخفض الكبريت من إحدى وحدات مصفاة الزور الثلاث المقدرة تكلفتها بنحو 16 مليار دولار، ومن المتوقع أن يرتفع مستوى إنتاج المصفاة بشكل كبير خلال الأشهر الستة المقبلة، بحسبما نقلته المجلة عن مصادر في الصناعة النفطية. وأضافت هذه المصادر ان كل وحدة من الوحدات في المحطة، والتي يشار إليها باسم المصافي الصغيرة، تتمتع بطاقة تكريرية تبلغ حوالي ثلث الطاقة الإجمالية المقدرة لمجمع المصفاة البالغة 615 ألف برميل يوميا، وقال أحد المصادر «ان الوحدات الثلاث ذات حجم مماثل ولديها القدرة على معالجة ما يتراوح بين 200 ألف و220 ألف برميل من النفط يوميا». ومن المرتقب أن يتم تشغيل المصفاة الصغيرة الثانية في وقت لاحق، في حين يتوقع تشغيل الوحدة أو المصفاة الصغيرة الثالثة بعد ثلاثة أشهر من بدء تشغيل المصفاة الثانية، وقالت المجلة ان من المتوقع ان تنتج المصفاة النافتا والكروسين والديزل